



كوت ماري عراقي
داد كاي بالاي نيستيخادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

تعدد: ١٥٦ / اتحادية / نسيز / ٢٠١٢

تطلعت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٦ برئاسة القاضي السيد مدحت المعمود وحضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساملي وجعفر ناصر حسين وأكرم طهه محمد وأكرم أحمد بيلان ومحمد صائب القشيني وعهود صالح التميمي وميخائيل شمسون فسي كوركيس وحسين أبو الحسن المازونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز / المدعي / مجيد حميد عبد العظيم وكيله المحامي علي حسين السعدي .
التميز عليه / المدعي عليه / وزير الدفاع / إضافة لوظيفته وباتمه الموقف المحو في لاجي حتم .

الأحكام:

دعي المدعي بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بصحور الأمر الديواني المرقم (١١٩) المبلغ بكتاب مكتب القائد العام للقوات المسلحة المرقم (٢٠٢٢) في ٢٠١١/٩/١٢ لمبلغ فسي المدبرية العامة للثلاثون المعاهرين بكتاب مكتب مديرية إدارة الضباط المرقم (ق ١٢٣٥٧/٤) في ٢٠١١/٧/٦ بغضبي بإحالة موافقة إبي القنادر في ٣٠/أيلول/سرا١١/٢٠١١ ونسك إيلوغه السن القانوني وكان تسلمته فيه (١٠) ورتبته (رتاد) وإن هذا القرار غير صحيح ومخالف للقانون ذلك لأسباب أوردها في عريضة دعواه ومنها كونه مفصول سياسي وعند إبي الجيش بموجب ذلك صدرت لجنة التعلق لدى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لفترة الفصل السياسي واته من موافقة (١٩٥٢) ولم يبلغ السن القانوني وفقاً للقانون الملتصقين السياسيون المرقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ المعدل حسب المادة الرابعة / ثلثاً الخاصة بإحالة الملتصقين السياسيون في سنن (٦٨) سنة .
تقدم المدعي (التميز) لدى المدعي عليه / إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٧ ولم يتم الرد على تطلبه . أتم المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٠ طلباً بالحكم بإلغاء الأمر الديواني المرقم (١١٩) المشمل إليه أصلا وإلغاء أمر مديرية إدارة الضباط المرقم (ق ١٢٣٥٧/٤) في ٢٠١١/٧/٦ . ونتيجة المرافعة الحضورية طلبية وإسفل مكتب القائد العام للقوات المسلحة شخصاً ثلثاً إلى جانب المدعي عليه في جلسة ٢٠١١/١٢/٢ . ولاحظت المحكمة أن المدعي سبق له وإن قدم دعوى المرافعة (١٩٣/ق/٢٠١١) وإن القرار الصادر فيهما مسافق عليه من



كوت ماري عويان
داد کای بالای نیستیجادی

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٥٦ / اتحادية / تموز / ٢٠١٢

المحكمة الاتحادية العليا وهي ليست بذات موضوع الدعوى المحلية المنظورة من المحكمة لذا قررت المحكمة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٥ وبعد الاشارة (٤٩٠) لقضاء اجاري / ٢٠١١) رد دعوى المدعي وفيه ترسم المدعوع ايراداً نهائياً إلى خزينة الدولة بعد اكتساب العشم بدرجة البتة وتحمله المصريف وانعاب المحكمة . ولعدم قناعة المميز بالحكم ضمن به تمييزاً بواسطة واجته امام المحكمة الاتحادية العليا بالاتحتم التمييزية المتروكة ٢٠١٢/٩/٢٤ طلباً لنفسه للتسليم الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقيم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً . والذي عطف النظر في القرار المميز . لئمن بأنه سبق وان اصدر المدعي عليه (المميز عليه) / إضافة لوظيفة الامر السيوي المرقم (١١٩) والمتعلق إلى المندوب العامة لثلاثين المحاربين من رئاسة اركان الجيش - دائرة الإدارة - مندوبية ادارة الضباط بكتابها المرقم (١) في ١٢٣٥٧/١) في ٢٠١١/٧/٦ والمتضمن اعانة المدعي (المميز) على التقاعد برتبة رائد بطرغ السن القانونية وذلك استناداً لأحكام المادة (٧٨) من الدستور صلا بأحكام المادتين (٣ / أولاً / ٤٥ / أولاً) من قانون الخدمة والتقاعد العسكري رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ . والمادة (٤ / ثانياً) من قانون اعادة المتصلون السياسيون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦ ولهم قناعة المدعي (المميز) بالأمر السيوي اعلاه ضمن به امام محكمة القضاء الإداري وأن المحكمة المذكورة ردت دعواه للتسليم المبنية في حثيات الحكم . وحيث ان المادة (٨٤) من قانون الخدمة والتقاعد العسكري رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ قد قررت بأن ((ثلثي اللجنة المشكلة بموجب الفقرة (١) من البند (أولاً) من المادة (٢٠) من قانون التقاعد الموحد رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦ المعال . تنظر في جميع قضايا التقاعد المعترض عليها للثلاثة عن تطبيق تلك القانون)) أي قانون الخدمة والتقاعد العسكري المشار إليه اعلاه فيكون بذلك الموضوع الدعوي مرجع الطعن وهي اللجنة المعنوه عنها اعلاه . وحيث ان الفقرة (د) من البند ثانياً من المادة (٧) من قانون مجلس شعوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعال قد حددت اختصاص محكمة القضاء الإداري بالنظر في (مسعة الأوامر والقرارات التي تصدر من الموظفين والهيئات في دولته الدولة



كوت ماري عيراق .
داد كاي بالاي لوتشهادي

جمهورية العراق
المجلس الاتحادي العليا

التعد: ١٥٦/التعدية/تميز/٢٠١٢

و القطاع العام التي لم يعين مرجع لظعن فيها) مما كان يقتضى والمثلة هذه رد الدعوى شكلاً من جهة عدم الاختصاص وحيث أن محكمة القضاء الإداري لم تتكرم بوجبة النظر القانونية اعلاه وقررت رد الدعوى لسبب آخر . عليه قرر تصديق لحكم التميز من حيث التقيسة ورد الظعن التميزي وتصديق التميز رسم التمييز وصدر القرار بالانطاق في ٢٦/١١/٢٠١٢ .


الرئيس
مهدت المحمود


العضو
طارق محمد السامي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
اكرم طه محمد


العضو
اكرم احمد بيان


العضو
محمد صائب التلشبيدي


العضو
عبد صالح الشبيبي


العضو
ميخائيل شمشون كس كوراكيس


العضو
حسين ابو التمن


م.س. المطاوع